دور القطاع الخارجي في تحديد العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية في العراق

أ.م.د حيدر حسين احمد آل طعمة
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
أ.م.د عبد الرحمن نجم المشهداني
الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد
م.د إياد حماد الدليمي
جامعة الأنبار- كلية الإدارة والإقتصاد

المستخلص:

تعد طبيعة العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل في الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقد زادت أهمية تلك العلاقة، مؤخرا، مع تنامي العجوزات المالية في مختلف بلدان العالم وتفاقم معدلات الدين العام بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ومتطلبات التنمية والاستقرار الاقتصادي. تهدف هذه الورقة إلى التحقق من العلاقة الديناميكية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في الاقتصاد العراقي القائم على القطاع الخارجي (تصدير النفط)، ومتابعة طبيعة استجابة الإيرادات والنفقات الحكومية لصدمات أسعار النفط. وقد تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة (ARDL) وسببية غرانجر (Granger causality) لاختبار الفرضيات المتوقعة خلال المدة (1980-2015).

The role of the external sector in determining the relationship between revenues And government expenditures in Iraq

Abstract:

The nature of the relationship between government revenues and expenditures is one of the most controversial issues in the macroeconomic and public finances. Recently, the importance of this relationship has increased with the growing financial deficits in various countries of the world and the worsening public debt rates due to the repercussions of the global financial crisis and the requirements of Development and economic stability. this paper aims to verify the dynamic relationship between government revenues and expenditures in the Iraqi economy based on the external sector (oil export), and follow up the nature of the response of government revenues and expenditures for oil price shocks. The ARGD and Granger causality were used to test the hypotheses expected during the period (1980-2015).

المقدمة:

إن التفاوت المتزايد بين معدلات الإيرادات والنفقات الحكومية، وما خلفه من عجوزات مالية، كان وما زال مصدر قلق في العديد من البلدان النامية، وفي العراق خلف هبوط أسعار النفط الخام إلى دون المستويات التي تطبعت عليها الموازنة والاقتصاد أثار انكماشية حادة وزاد من عجز الموازنة ومعدلات الدين العام بشكل كبير مع تزايد الحاجة إلى تقليص العجز المالي الحكومي من خلال خفض الإنفاق الحكومي و/ أو تعظيم الإيرادات غير النفطية لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي، كما إن تحديد طبيعة الترابط بين الإيرادات والنفقات الحكومية في إطار تقلبات موارد القطاع

الخارجي (النفط) من شأنه أن يساعد واضعي السياسات الاقتصادية في إدراك مصدر الاختلالات المالية ووضع إستراتيجية مناسبة لتعزيز إصلاح المالية العامة في البلد.

لقد دفعت الاختلالات المالية، وما ترتب عليها من آثار ضارة، طالت مختلف بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء، إلى إجراء دراسات مكثفة للتعرف على أسباب التباينات بين الإيرادات والنفقات الحكومية وآثارها الاقتصادي وارتباطها بالاختلالات الخارجية. وقد أسفرت الدراسات والبحوث في هذا الاتجاه إلى أربع فرضيات بديلة تتعلق بالعلاقة الديناميكية بين الإيرادات والنفقات الحكومية: الفرضية الأولى؛ فرضية "الإيرادات –الإنفاق" revenue–spend hypothesis ، والثانية فرضية "الإنفاق – الإيرادات" spend–revenue hypothesis ، والثالثة فرضية "التزامن المالي" fiscal synchronization ، وأخيرا فرضية "الفصل المؤسسي" institutional separation. ولاختبار صحة هذه الفرضيات، تم استخدام منهجيات مختلفة وأظهرت نتائج البحوث والدراسات نتائج متضاربة.

أولاً: مشكلة البحث

هناك تحديات في تخطيط وتنفيذ سياسات إصلاح المالية العامة في العراق نظرا لضرورة زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والاستثمار ورفع المستوى المعيشي للطبقات المحرومة من جهة، وضعف جهود الحكومة في تعظيم الإيرادات غير نفطية لتوفير التمويل اللازم بعيدا عن تقلبات أسعار النفط من جهة أخرى. ويعد تحقيق المواءمة المناسبة بين الإيرادات والنفقات الحكومية عنصر أساس لتامين النمو والاستقرار الاقتصادي في إطار الاستدامة المالية.

ثانياً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها وجود تقارب وتوازي في اتجاهات الإيرادات والنفقات الحكومية في اقتصاد العراق بسبب الارتباط المباشر وغير المباشر بموارد الريع النفطي، مما يولد تزامناً مالياً في تخطيط النفقات والإيرادات الحكومية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى مناقشة النظريات الاقتصادية المفسرة لعلاقة الارتباط والتلازم التي تؤطر حركة الإيرادات والنفقات العامة في سياق البحوث والدراسات التي ناقشت هذه العلاقة. واختيار الاقتصاد العراقي، كنموذج لاقتصاد نفطي، في اختبار العلاقة المفترضة باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزّعة (ARDL) وسببية غرانجر (Granger causality) خلال المدة (1980–2015).

رابعاً: هيكلية البحث

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور: تناول الاول المسارات النظرية المؤطرة لعلاقة النفقات بالإيرادات الحكومية، والمشتقة من الدراسات الاقتصادية السابقة. في حين ناقش المحور الثاني

هيكل الإيرادات والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي وطبيعة الارتباط والتلازم بالمورد النفطي. أما المحور الأخير فقد كرس لاختبار فرضية البحث باستخدام اختبار (ARDL) وسببية غرانجر (Granger causality) للتحقق من اتجاه العلاقة بين متغيرات البحث خلال المدة (1980-2015)، وخرج البحث بخلاصة وجملة توصيات.

المحور الأول

العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية : تأصيل نظري

تعد العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات مصدر قلق كبير للاقتصاديين وصناع السياسةعلى حد سواء. هذه العلاقة (المثيرة للجدل) كانت موضوع بحث نظري وتجريبي شامل لعقود ولكافة بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد أسفرت دراسة العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية عن أربع فرضيات خضعت للفحص التجريبي في مختلف بلدان العالم، ولاسيما النامية منها.

الفرضية الأولى جاء بها ميلتون فريدمان M. Friedman عام (1978) تحت عنوان " الإيرادات – النفقات "revenue-spend hypothesis. ويشير فريدمان (Friedman , 1978, p.9) إلى أن التغيرات في الإيرادات الحكومية تؤدي إلى تغييرات في النفقات الحكومية، وان ارتفاع عائدات الحكومة تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي، مما يتسبب في استمرار العجز المالي الجاري (Luković&Grbić, 2014, p.128) . ويعني ذلك أن زيادة الإيرادات (الضرائب) الحكومية تؤدي إلى عجز في الموازنة في نهاية المطاف وان اتجاه السببية الإيجابية positive causality سيكون من الإيرادات الحكومية صوب النفقات الحكومية. لذا يجب أن تركز السياسة الاقتصادية على خفض الإيرادات الضريبية من أجل تقليص عجز الموازنة(Lojanica, 2015, p. 80) .

التفسير الأخر لهذه الفرضية جاء على يد كل Buchanan وWagner في إطار فرضية الوهم المالي fiscal illusion فقد أكدا(Bucharan and Wagner, 1978, p.630) بأن هناك علاقة سببية سلبية Negative causality بين الإيرادات والنفقات الحكومية. اذ ان نمو الإيرادات الحكومية تجعل دافعي الضرائب غير راضين عن النفقات الحكومية المخططة لانهم يدركون حقيقة تحمل عبء زيادتها بأنفسهم(Lojanica, 2015, p. 81) ويقترحون زيادة في عائدات الضرائب كعلاج لعجز الموازنة. وبهذا فإنهم يتفقون مع فريدمان في اتجاه العلاقة من الإيرادات صوب النفقات الحكومية، لكنهم يختلفون معه في طبيعة الأثر، حيث يعتقدون أن زيادة الإيرادات ستؤثر سلبا في اتجاه النفقات الحكومية.

لفرضية الثانية تقدم بها الأستاذ بيكوك ووايزمان (Peacock and Wiseman,1979, p.1111) تحت عنوان "الإنفاق– الإيرادات" spend-revenue hypothesis، وهي في نفس اتجاه دراسة روبرت بارو (Barro, 1974, p.8) ، ويرى هذا الاتجاه أن أي تغيير في الإنفاق الحكومي يسبب

تغيرات في الإيرادات الحكومية، وبذلك فان اتجاه السببية ينطلق من النفقات الحكومية صوب الإيرادات الحكومية وبشكل ايجابي. ذلك أن أي اضطرابات واسعة النطاق مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية والحروب وغيرها من الظروف السياسية غير المستقرة، ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة الإيرادات (الضرائب) الحكومية. (Petanlar&Sadeghi, 2012, p. 33) . وفي هذه الحالة ، تنفق الدولة أولا ثم تحاول تغطية تلك النفقات من خلال جمع الضرائب، ولذلك عواقب سلبية على الأسهم shareholders قد تنتهي في هجرتهم إلى بلدان أخرى، إذ أن الزيادات الإضافية في الضرائب ستكون متوقعة عموما(Lojanica, 2015, p. 81). واهم الآثار المترتبة على هذه النتيجة هيأن الإنفاق سيحدد حجم ونمو القطاع العام والعبء الضريبي المترتب على ذلك فضلا عن العجز المالي. لذلك، ومن أجل معالجة عجز الموازنة، ينبغي خفض الإنفاق الحكومي قدر المستطاع.

فرضية "التزامن المالي" fiscal synchronization تمثل الاتجاه الثالث للسببية، والتي قدمت من قبل ميلتزر وريتشارد عام (Meltzer and Richard , 1981, p. 918)1981، ويشير النوع الثالث من العلاقات السببية بأن قرارات تحصيل الإيرادات الحكومية ليست مستقلة عن قرارات الإنفاق الحكومي. على العكس من ذلك، يتم اتخاذ هذه القرارات في وقت واحد، الأمر الذي يؤدي إلى سببية ثنائية الاتجاه. هذا النوع من السببية يدل على أن العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية تتحرك باتجاهين. ونتيجة لذلك، فإن اتخاذ القرارات الحكومية بشأن الإيرادات والنفقات الحكومية يتم بشكل متزامن simultaneously. وتشير علاقة التغذية العكسية بين الإيرادات والنفقات الحكومية على أنها مترابطة ومعتمدةinterdependent ، وأن السياسة الاقتصادية المناسبة تتركز في تحديد معدلات النفقات والإيرادات الحكومية في وقت واحد. وبالتالي، يلزم إدخال تحسينات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة من أجل تفادي عجز الموازنة الحكومية. ووفقا للدراسات التجريبية فان عدم تحقق العلاقة السببية المزدوجة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية يعني ان اتخاذ قرارات الإنفاق الحكومي يتم دون الرجوع إلى معدلات الإيرادات الحكومية المتوقعة، و يمكن أن يؤدي ذلك إلى احداث عجز كبير في الموازنة العامة، خصوصا إذا ما كان الإنفاق الحكومي ينمو بمعدل أسرع من نمو الإيرادات الحكومية. (Lukovic&Grbic, 2014, p.128)

وأخيرا تقدم فرضية "الفصل المؤسسي"institutional separation مفهوما جديدا للعلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية، فطبقا لهذه الفرضية، التي جاء بها كل من Baghestani and McNown(Baghestani and McNown, 1994, p. 317) عام 1994، لا يوجد أي ارتباط بين القرارات المتعلقة بالنفقات والإيرادات الحكومية استنادا على حقيقة استقلال السلطات التنفيذية والتشريعية. إذ يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالإيرادات بشكل مستقل عن تخصيص الإنفاق الحكومي، وبالتالي لا يُتوقع

وجود علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية. (Nwosu& Okafor , 2014, p.880) وأن اتجاهات الإيرادات والنفقات الحكومية تتحدد اتساقا مع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يعكس الفصل بين مؤسسات الإيرادات والنفقات الحكومية.

ويعد العجز في الموازنة العامة، ووفقا لهذه الفرضية، نتيجة للزيادة في الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات الحكومية، وان النفقات والإيرادات الحكومية مستقلة بشكل متبادلmutually independent. وفي العادة، يتم تحديد النفقات الحكومية على أساس احتياجات السكان ، ويتم الاعتماد على الإيرادات الضريبية القصوى التي يمكن للسكان تحملها. وان تحقيق التوازن المالي سيكون مصادفة صرفة.(Lojanica, 2015, p. 81)

المحور الثاني

اتجاهات الإيراد والإنفاق العام في العراق

تمارس السياسة المالية دورا اقتصاديا محوريا في البلدان النامية بشكل عام والنفطية بشكل خاص، فبالإضافة لدورها في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي من نمو واستخدام واستقرار في مستوى الأسعار، تستخدم أيضا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الدخل والثروة بين مختلف فئات المجتمع. وفي العراق، يتم استعمال الموازنة العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الحكومية من خلال توجيه الإنفاق الحكومي نحو توفير الخدمات العامة وتعزيز البنية التحتية، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين. وتعد النفقات الحكومية بمثابة القاطرة الرئيسة لتحريك كافة القطاعات الاقتصادية وتوليد فرص العمل وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

لقد عانت الموازنة العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي من اختلال وعدم استقرار طيلة العقود الأربع الماضية بسبب جملة من العوامل لعل أبرزها الحروب، واللاستقرار السياسي والأمني، وهيمنة المورد النفطي وتقلباته على اتجاهات الإيراد والإنفاق العام، فضلا على عمق الاختلالات وضعف الاقتصاد الحقيقي والدور الكبير للقطاع العام كمحرك للنمو والاستقرار وتوليد الوظائف مقابل ضعف شديد للقطاع الخاص. وقد اضطرت الحكومة مؤخرا إلى اللجوء إلى الاقتراض (الداخلي والخارجي) لتمويل العجوزات المالية الناجمة عن هبوط الإيرادات النفطية وضعف الجهود الحكومية في تعظيم الإيرادات غير النفطية (الضرائب بشكل خاص) من جهة، وضغط النفقات الحكومية من جهة أخرى. هذا الواقع عزز النقاش حول مخاطر الدين العام ومسار الاستدامة المالية في اقتصاد العراق النفطي. وسنحاول فيما يلي بيان الهيكل المالي لعناصر الموازنة العامة عبر الفقرات الآتية:

أولا: هيكل الإيرادات الحكومية.

يؤدي اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد من خلال اعتماده على سلعة أولية واحدة في التصدير إلى اختلال هيكل الموارد المالية للدولة. وفي الاقتصاد العراقي فإن معظم موارد الدولة تغطى من الإيرادات النفطية، كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على النفط بشكل رئيس في تمويل الموازنة والاقتصاد، فضلا على ضعف الإيرادات غير النفطية في تمويل النفقات العامة المتزايدة باستمرار. والشكل (1) يبين هيكل الإيرادات الحكومية في العراق بعد العام 2003 ومصادر تمويل الموازنة العامة.

شكل (1) هيكل الإيرادات الحكومية في العراق (2003-2015)

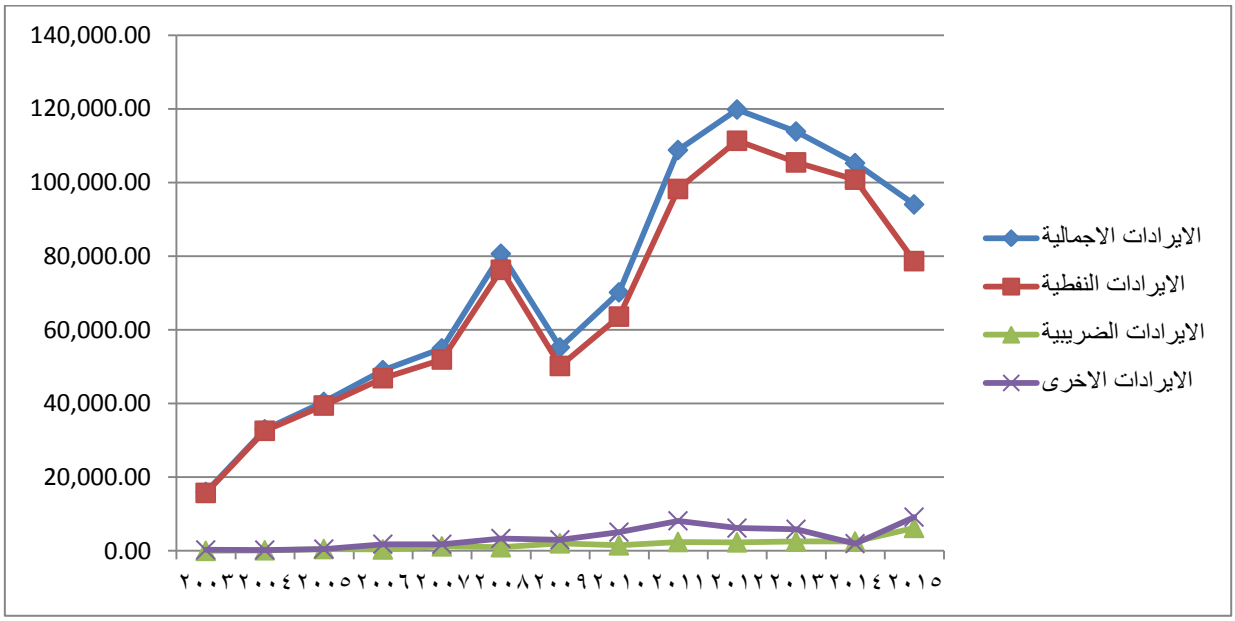

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق (1)

يصور الشكل أعلاه كيف إن الإيراد العام شهد تزايدا متصاعدا منذ العام 2003، وقد شكل الإيراد النفطي قرابة (98%) من إجمالي الإيرادات عام 2003، وبقيت الإيرادات النفطية مهيمنة على تمويل الموازنة وبما يفوق (90%) طيلة السنوات اللاحقة. لكن، وبسبب انهيار أسعار النفط منتصف العام 2014، تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية بالموازنة إلى قرابة (83%) عام 2015، وتم الاعتماد على القروض الداخلية والخارجية في تمويل عجز الموازنة نظرا لضعف الإيرادات غير النفطية. حيث بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة قرابة (2%) عام 2003، في حين تراجعت طيلة السنوات اللاحقة لتكون أقل من (1%). أما فيما يخص الإيرادات الحكومية الأخرى كالرسوم وإيجارات أملاك الدولة وغيرها، فكانت منخفضة أيضا ولم تلامس نسبة (1%) خلال الأعوام المذكورة. وتفصح هذه الحقائق عن عمق اختلال هيكل الإيرادات الحكومية في العراق خلال مدة الدراسة والحاجة لتعظيم الإيرادات غير النفطية لتحقيق التوازن المنشود.

ثانيا : هيكل النفقات الحكومية

بعد التغير الذي طرأ على النظام السياسي في العراق عام 2003 وما تبعه من فلسفة تمثلت بضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق، كان من المتوقع أن تتغير طبيعة التوجه ألإنفاقي ووظيفة السياسة المالية من أداة أساسية لإدارة الاقتصاد ألريعي إلى أداة لإدارة التحول نحو اقتصاد السوق. إلا إن الواقع الموضوعي يؤشر خلاف ذلك، إذ أن التوجه ألإنفاقي للدولة حَول السياسة المالية إلى قناة لتوزيع الريع النفطي من خلال الإنفاق الاستهلاكي العالي والإنفاق الاستثماري الخدمي البعيد عن شروط الكفاءة الاقتصادية والمالية، كما تشير لذلك العديد من البحوث والدراسات. ويمكن الوقوف على هيكل الإنفاق العام وتطوره في العراق خلال المدة (2003- 2015) من خلال الشكل (2).

شكل (2) هيكل النفقات الحكومية وتطورها في العراق (2003-2015)

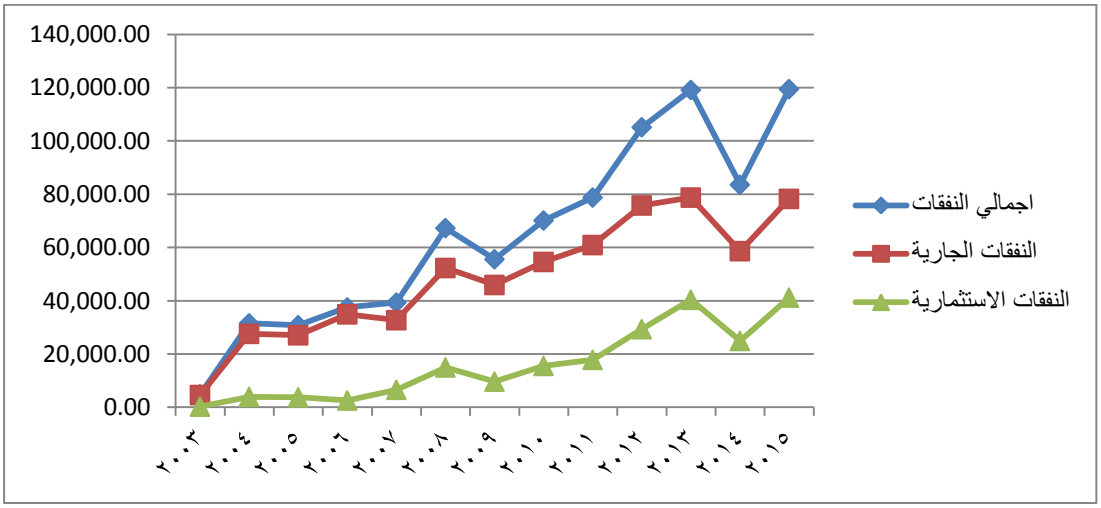

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على ملحق (2)

وكما يصور الشكل (2) توسع إجمالي الإنفاق العام بشكل كبيراً بعد العام 2003 نظرا لتزايد الإيرادات النفطية بعد سنوات من الحصار الاقتصادي التي عانى فيها العراق كثيرا.كما يتضح هيمنة النفقات الجارية على هيكل الإنفاق العام، فقد بلغت معدلات الإنفاق الجاري عام 2003 قرابة (95%) من إجمالي الإنفاق العام، واستمرت مرتفعة طيلة السنوات اللاحقة بمعدل يتراوح ما بين (70-90%). وترجع الزيادة في الإنفاق الجاري بعد العام 2003 إلى دخول بنود إضافية في الموازنة العامة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب العاملين في القطاع العام ومخصصات شبكة الحماية الاجتماعية ومخصصات إعادة أعمار العراق. وبقيت هذه البنود، وبخاصة الأجور والرواتب، مهيمنة على الإنفاق العام وشكلت قيدا على التوسع في الإنفاق الاستثماري وكانت سببا في تأخير وتطوير تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام نفسه.

وكانت المعدلات العالية للنفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، رغم ضعف البنية التحتية وحاجة الاقتصاد إلى العديد من المشاريع الاستثمارية للنهوض بمستوى الخدمات وتوفير البنية التحتية الملائمة لانطلاق القطاع الخاص وتوفير مناخ الأعمال المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل. كما أسهم ضعف الاستقرار الأمني والسياسي ونظام المحاصصة السياسية في إدارة مؤسسات الدولة وتفاقم معدلات الفساد المالي والإداري وضعف سيادة القانون والعلاقة المتشنجة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، في عرقلة مشاريع الاستثمار العام وانخفاض الطاقة الاستيعابية للنفقات الاستثمارية المخططة (رغم ضعف معدلاتها) التي انعكست في ضعف نسب الانجاز وتجاوز التوقيتات الزمنية المحددة.

وينبغي الإشارة أخيرا إلى دور الهيمنة النفطية في اختلال هيكل الإنفاق العام، فقد تم التمادي في توليد فرص العمل في القطاع العام، رغم التخمة التي تعاني منها المؤسسات الحكومية وانخفاض إنتاجية العاملين لدى القطاع الحكومي، وتم رفع الموازنات التشغيلية للسلطات الحكومية نظرا لتدفق عائدات النفط بغزارة جراء ارتفاع معدلات الأسعار وكميات التصدير العالية. من جانب أخر، كانت النفقات الجارية غير قابلة للضغط والترشيد في جزء كبير منها نظرا لارتباطها بمرتبات الموظفين والمتقاعدين لدى الحكومة، مما جعل النفقات الاستثمارية عنصر تسوية لتجاوز التقلبات في أسعار النفط الخام، لتكون ضحية تقليص حجم الموازنة عند انخفاض أسعار النفط، وكما أفصحت تجربة العراق الحديثة حين انهارت أسعار النفط الخام منتصف العام 2014.

المحور الثالث

النموذج القياسي وتحليل النتائج

لأجل تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية واتجاهاتها تستخدم معظم الدراسات الاقتصادية الحديثة نموذجالانحدارالذاتيلفتراتالإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed lag model (ARDL) والذي يستند على تقديرأنموذجتصحيحالخطأغيرالمقيد Unrestricted Error Correction Model(UECM).

أولا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يوظف مفهوم الاستقرارية كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور Unit Root . فإذا كانت تحتوي جذر وحدة واحد فان هذه السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى Integrated of Order One ويرمز لها I(1) . والسلاسل الزمنية التي لا تحوي على جذر وحدة أو السلاسل المستقرة تكون متكاملة من الدرجة صفر (Hill and others,2011:488)I(0). ويعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، وإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فلن يتم

الحصول على نتائج سليمة ومنطقية (Heij and et al,2004, p.536). وقد تمت الاستعانة بعدد من المناهج لأجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في التحليل وكما يلي:

❖ **الرسم البياني للسلاسل الزمنية**

يمكن الاستعانة بالرسوم البيانية لرصد استقرارية السلاسل الزمنية، إذ يصور شكل (3) اتجاه السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة ويظهر أن السلاسل الزمنية لمتغيري النفقات الحكومية(GE) والإيرادات الحكومية (GR) يمكن أن تكون غير مستقرة عند المستوى بوجود حد ثابت واتجاه عام (شكل A-3)، وتصبح مستقرة عند اخذ الفروق الأولى لها (شكل B-3). ويلاحظ تذبذب البيانات المذكورة حول القيمة الصفرية لها عند الفرق الأول لها، وكما مبين في (شكل B-3).

شكل (3)

تطور النفقات الحكومية (GE) والإيرادات الحكومية (GR) في العراق للمدة (1980-2015)

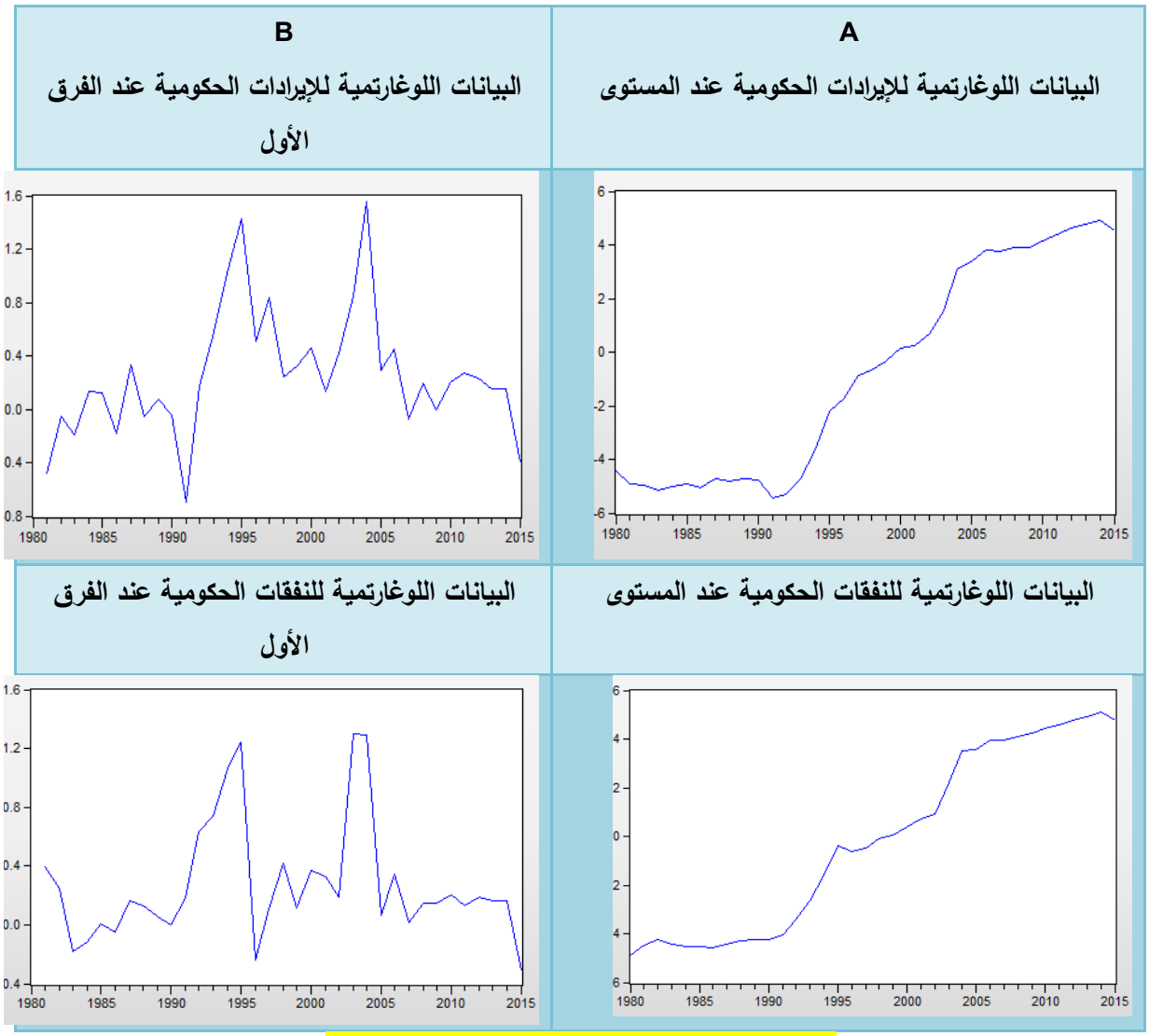

المصدر: من إعداد الباحثتن بالاعتماد على الملحق (1)

❖ دالة الارتباط الذاتي

تساعد دالة الارتباط الذاتي أيضا في التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتفصح نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي إلى ان متغيرات النفقات الحكومية (GE) والإيرادات الحكومية (GR) غير مستقرة في المستوى وتصبح مستقرة في الفرق الأول، وكما هو موضح في جدول (1).

جدول (1)

دالة الارتباط الذاتي لمتغير الإيرادات العامة ومتغير النفقات العامة عند المستوى وعند الفرق الأول

A

الإيرادات الحكومية عند المستوى

Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC
		1	0.954	0.954
		2	0.889	-0.221
		3	0.817	-0.088
		4	0.740	-0.071
		5	0.662	-0.029
		6	0.584	-0.062
		7	0.501	-0.087
		8	0.414	-0.094
		9	0.321	-0.115
		10	0.221	-0.142
		11	0.117	-0.095
		12	0.009	-0.143
		13	-0.083	0.105
		14	-0.162	0.009
		15	-0.229	0.005
		16	-0.285	-0.008

B

الإيرادات الحكومية عند الفرق الأول

Sample: 1980 2015
Included observations: 35

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC
		1	0.460	0.460
		2	0.317	0.133
		3	0.010	-0.229
		4	-0.109	-0.108
		5	0.009	0.218
		6	-0.039	-0.068
		7	0.122	0.093
		8	0.186	0.171
		9	0.184	0.011
		10	0.156	-0.035
		11	-0.190	-0.337
		12	-0.353	-0.263
		13	-0.406	-0.022
		14	-0.309	0.009
		15	-0.180	-0.147
		16	-0.113	-0.060

النفقات الحكومية عند المستوى

Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC
		1	0.944	0.944
		2	0.878	-0.116
		3	0.810	-0.049
		4	0.736	-0.095
		5	0.658	-0.063
		6	0.577	-0.075
		7	0.492	-0.085
		8	0.406	-0.056
		9	0.317	-0.088
		10	0.221	-0.128
		11	0.122	-0.102
		12	0.021	-0.114
		13	-0.065	0.059
		14	-0.135	0.061
		15	-0.194	0.011
		16	-0.240	0.050

النفقات الحكومية عند الفرق الأول

Sample: 1980 2015
Included observations: 35

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC
		1	0.394	0.394
		2	0.067	-0.105
		3	0.063	0.089
		4	-0.158	-0.255
		5	-0.088	0.109
		6	-0.004	-0.037
		7	-0.197	-0.198
		8	-0.010	0.174
		9	0.145	0.064
		10	0.055	0.013
		11	-0.066	-0.231
		12	-0.130	-0.025
		13	-0.047	0.140
		14	-0.109	-0.249
		15	-0.125	-0.007
		16	-0.063	-0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

❖ **اختبار ديكي فوللر الموسع** Augmented Dickey–Fuller

يوظف مفهوم الاستقرارية كتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور Unit Root . فإذا كانت تحتوي جذر وحدة واحد فان هذه السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولىIntegrated of Order One ويرمز لها I(1) . والسلاسل الزمنية التي لاتحتوي على جذر وحدة أو السلاسل المستقرة تكون متكاملة من الدرجة صفر (Hill and others,2011:488)I(0). ويعد شرط الاستقرار أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، وإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فانه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية ((Heij and et al,2004:536) . ومن أشهر الاختبارات للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية اختبار ديكي– فوللر المطور (ADF(Dickey and Fuller,1981):

تمت الاستعانة باختبار ديكي فوللر الموسع اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النفقات الحكومية (GE) والإيرادات الحكومية (GR) في العراق للمدة (1980–2015)، وتفصح نتائج الاختبار (جدول 2) بان القيم المحسوبة لإحصائية (t) لمستوى لوغارتم المتغيرات (سواء كانت بحد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه عام) تقل عن القيم الحرجة(*) عند مستوى معنوية (1%) و(5%) و(10%)، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية جذر الوحدة (H0: β=0) لمستويات السلاسل الزمنية لمتغيرات الإيرادات الحكومية (GR) والنفقات الحكومية (GE) خلال مدة الدراسة، وبذلك فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات المذكورة ليست سلاسل زمنية مستقرة بالمستوى العام.

***القيم الجدولية لـ (ADF) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (EViews) المستخدم في هذه الدراسة، وهذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطأ الداخلة في نموذج الاختبار، والتي قد تم حسابها تلقائياً وفق معيار Akaike (AIC) بحد أقصى 10 فترات.**

الجدول (2) اختبار المستويات للنفقات والإيرادات الحكومية في العراق للمدة (1980-2015)

Variable		with constant	with intercept & trend	Without Constant & Trend
Government Revenues(LGR)		-0.686219	-1.956468	1.414839
Government Expenditure(LGE)		-0.180880	-2.462496	1.546980
C.V	1% level	-3.639407	-4.252879	-2.63473
	5% level	-2.951125	-3.548490	-1.951
	10% level	-2.614300	-3.207094	-1.61091

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

الجدول (3) اختبار الفروق الأولى للنفقات والإيرادات الحكومية في العراق للمدة (1980-2015)

Variable		with constant	with intercept & trend	Without Constant & Trend
Government Revenues(LGR)		-3.361305	-3.149736	-2.770766
Government Expenditure(LGE)		-3.472561	-3.397329	-2.873584
C.V	1% level	-3.639407	-4.252879	-2.634731
	5% level	-2.951125	-3.548490	-1.951
	10% level	-2.614300	-3.207094	-1.610907

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

أما الجدول (3) فيوضح نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع للسلاسل الزمنية لمتغير الإيرادات الحكومية ومتغير النفقات الحكومية. وبعد اخذ الفروق الأولى لها First Difference، تظهر النتائج معنوية قيمة (t) المحتسبة عند مستوى 5% و10% بشكل عام، مما يعني أن السلاسل الزمنية ساكنة في فروقها الأولى، وهذا يؤشر ترابط المتغيرات من الرتبة الأولى(1)I.

ثانيا: تقدير العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية طبقا لنموذج (ARDL)

تستعين الدراسات الاقتصادية الحديثة بنموذج (ARDL) لقياس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية،حيث يمتاز نموذج الانحدار الذاتَي للإبطاء الموزع عن غيره من النماذج القياسية التي تقيس علاقات التكامل المشترك والتوازن طويل الأجل، المعتمدة على نماذج الإبطاء الزمنَي (VAR) مثل نموذج جوهانسن_جسيليوس ونموذج تصحيح الخطأ بعدة سمات أهمها أن نموذج (ARDL)لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، بل يمكن تحديد علاقات التكامل المشترك طويلة الأجل حتى إذا كانت بعض المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (I 0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (I . 1) . وإذا ما كانت بعض السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة في النموذج متكاملة من الدرجة صفر (I 0) والبعض الأخر من الدرجة (I 1)، يمكن لنموذج (ARDL) أن يكون الأكثر ملائمة لقياس العلاقة بين النفقات الحكومية (GE) والإيرادات الحكومية (GR) في العراق. وكما سيتضح من خلال الاختبارات الآتية:

❖ **انحدار التكامل المشترك طبقا لنموذج (ARDL)**

يبين جدول (4) نتائج انحدار التكامل المشترك وفقا لنموذج(ARDL) وباستخدام برنامج Microfit الذي يقوم بتحديد مدد الإبطاء الزمني (1,0,0,0) تلقائياً، وبناءاً على قيم Akaike والتي تعطي اخفض قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها من قبل البرنامج. وتظهر الاختبارات الإحصائية للنموذج إن قيمة اختبار($\bar{R}^2$) مرتفعة جدا، حيث ان النموذج يفسر (0.99%) من التغيرات الحاصلة في النفقات الحكومية والتي تعود لتغيرات الإيرادات الحكومية (النفطية)، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية والتحليل المالي القاضي باعتماد النفقات الحكومية على حركة الإيرادات الحكومية. فضلا على ذلك فان قيمة (F) المحتسبة بلغت (29) وهي مقبولة عند مستوى معنوية 1%.

جدول (4) نتائج انحدار التكامل المشترك وفقا لنموذج (ARDL)

Regressor	Coefficient	T-Ratio	Prob
LX2(-1	.66186	5.0345	[.000]
LX1(-1)	-.67430	-7.2423	[.000]
R-Squared	.99653	R-Bar-Squared	.99603
F-Stat F(4,28) 29.6[.000]			

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microfit

❖ تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل.

يساعد نموذج تصحيح الخطأ في بيان المرونات قصيرة الأجل للمتغيرات المدروسة، وتظهر النتائج المستخرجة أن إشارة المعالم كانت كما هو متوقع، حيث كانت إشارة معلمة كل من الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية موجبة، وهي تعكس العلاقة الطردية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، وكما هو مبين في الجدول (5).

جدول (5) العلاقة قصيرة الأجل طبقا لنموذج (ARDL) المقدر

Regressor	Coefficient	T-Ratio	Prob
dLX1	.80003	6.9646	[.000]
ecm(-1)	-.33814	-2.5722	[.015]
ecm= LX2 -.37183*LX1			
F-Stat26.0128[.000]		-Bar-Squared69822	

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microfit

❖ تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل.

يبين جدول (6) العلاقة طويلة الأجل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والتي تمثل مرونات الأجل الطويل بسبب استخدام الصيغة اللوغارتمية. وتعكس الإشارة الموجبة للمعالم وجود علاقة طردية طويلة الأمد بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية خلال مدة الدراسة، وهذا يتفق تماما مع نتائج الأجل القصير ويتفق أيضا مع فرضية الدراسة القاضية بتقارب اتجاهات النفقات الحكومية مع اتجاهات الإيرادات العامة في البلدان النفطية في الأجل الطويل.

جدول (6)

العلاقة طويلة الأجل طبقا لنموذج (ARDL) المقدر

Regressor	Coefficient	T-Ratio	Prob
LX1	. .37183	2.0289	**[.052]**

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Microfit

اختبار استقرارية النموذج طبقاً لنموذج(ARDL)المقدر

يمكن الاستعانة بالشكل (4 : A-B) لاختبار استقرارية نموذج (ARDL) المقدر، إذ يلاحظ من الأشكال البيانية أدناه أن خط البيان يعبر في الوسط بين خطّي حدود المنطقة الحرجة البياني ويتغايران حول القيمة الصفرية، وتمثل الخطوط المستقيمة في الجزئين (A) و(B) الحدود العليا والدنيا الحرجة عند مستوى معنوية(5%). وبذلك تم إثبات استقرارية المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لنموذج (ARDL) المقدر وفقا للاختبارات الإحصائية.

شكل (4) المجموع التراكمي للبواقي المتابع

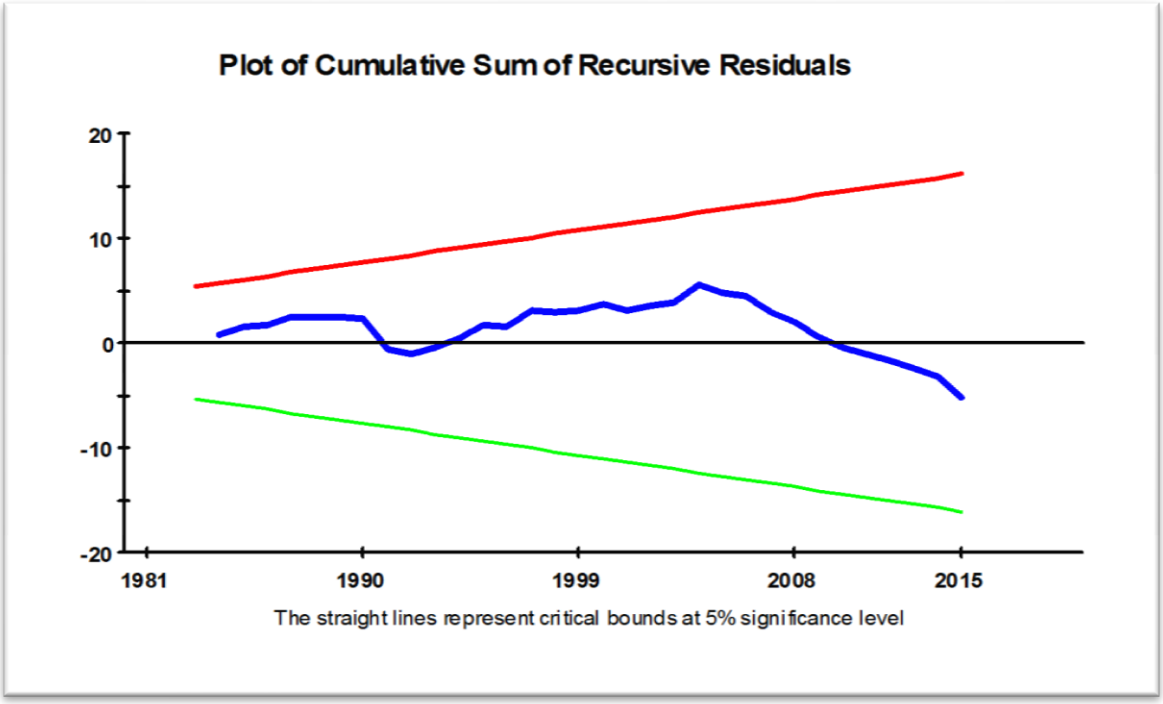

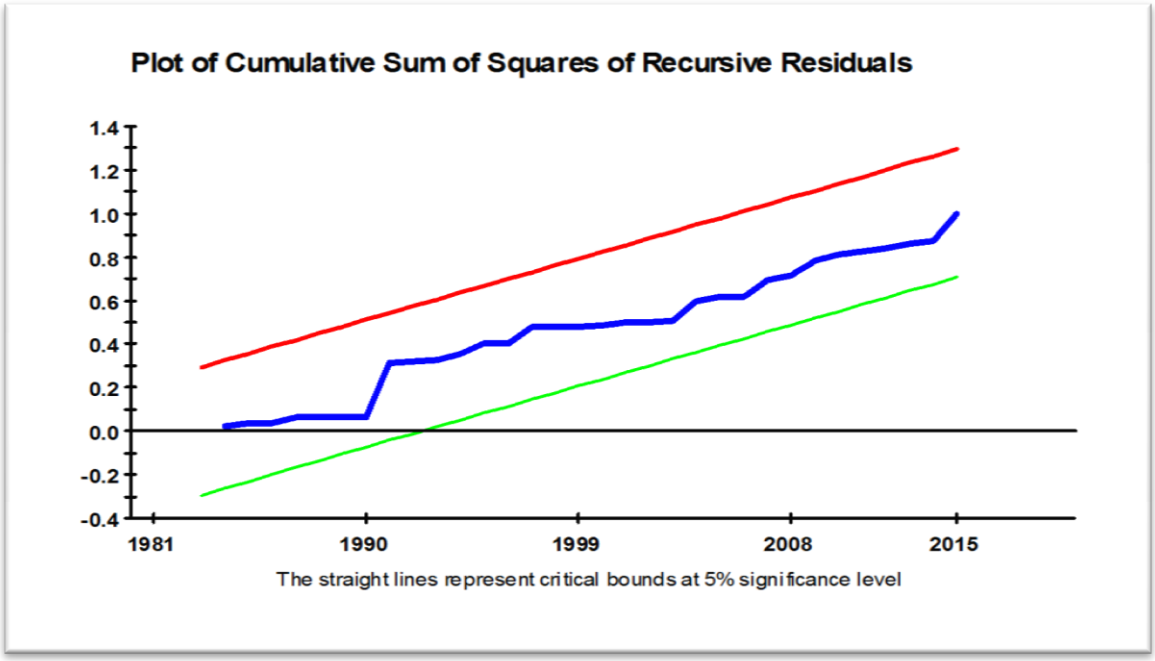

الشكل من إعدادالباحثان بالاعتماد على نتائج النموذج المقدر وباستخدام برنامج Microfit-5

ثالثا : اختبار غرانجر للسببية.

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم تحليل العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام السلاسل الزمنية النفقات الحكومية (GE) والإيرادات الحكومية (GR) في العراق. حيث يتضمن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المذكورة، حسب Granger، وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، ولكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات موضع الدراسة يتطلب استخدام سببية غرانجر Granger's Causality (Granger, 1969: 431). حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية وكذلك لتوضيح أن التغير في القيم الحالية لمتغير ما يسبب التغير في متغير أخر.

إن العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية خضعت للعديد من الدراسات الاقتصادية والتي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، حيث قاد الجدل النظري والدراسات التطبيقية إلى إبراز أربعة اتجاهات مفسرة للعلاقة المفترضة بين المتغيرات المذكورة :

الاتجاه الاول للسببية (احادية الاتجاه Uni-Directional Causality) يستند على فرضية " الإيرادات – النفقات "، والتي تشير إلى أن التغييرات في الإيرادات الحكومية تؤدي إلى تغييرات في النفقات الحكومية. اما الاتجاه الثاني للسببية (احادية الاتجاه Uni-Directional Causality) فيستند على الفرضية "الإنفاق– الإيرادات" والتي تجادل بأن أي تغيير في الإنفاق الحكومي يسبب تغيرات في الإيرادات الحكومية.

ويعتمد الاتجاه الثالث للسببية (ثنائية الاتجاه Bi-Directional Causality) على فرضية "التزامن المالي" التي تؤكد أن قرارات الإيرادات الحكومية ليست مستقلة عن قرارات الإنفاق الحكومي، على العكس من ذلك، يتم اتخاذ هذه القرارات في وقت واحد، الأمر الذي يؤدي إلى سببية ثنائية الاتجاه. هذا النوع من السببية يدل على أن العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية باتجاهين.

واخيرا تذهب الفرضية الرابعة إلى انعدام العلاقة بين القرارات المتعلقة بالنفقات والإيرادات الحكومية (No Directional Causality). حيث يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالإيرادات بشكل مستقل عن تخصيص الإنفاق الحكومي، وبالتالي لا يُتوقع حدوث علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية.

ويبين جدول (7) في ادناه نتائج اختبار غرانجر للسببية والتي تفصح عن وجود علاقة سببية باتجاهين بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في العراق عند مستوى معنوية (1%) و(5%) خلال مدة الدراسة. وتدعم هذه النتيجة فرضية التزامن المالي، مما يعني أن الحكومة العراقية تحدد قراراتها المتعلقة بالإيرادات والنفقات في وقت واحد. وتفسر النتائج أيضا في إطار زيادة الإيرادات الحكومية (النفطية تحديدا) ودورها الايجابي في تحفيز النفقات الحكومية. كما إن زيادة النفقات الحكومية تحفز الأنشطة الاقتصادية التي بدورها تزيد من الإيرادات الحكومية غير النفطية وبالتالي زيادة إجمالي الإيراد العام.

جدول (7) اختبار غرانجر لسببية

Null hypothesis	Lag	F-statistics	P-Value	Granger causality
LNREV does not Granger Cause LNSPEN	1	5.66786	0.0234	**GR → GE**
LNSPEN does not Granger Cause LNREV	1	26.8758	1.E-05	**GE → GR**

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

الخلاصة والتوصيات

لدى العراق تاريخ طويل من اختلال التوازن المالي والإخفاق في تغطية النفقات الحكومية بشكل مريح، نظرا لانكشاف الإيرادات الحكومية على النفط بشكل واضح، ومسايرة الموازنة لدورات الرواج والكساد التي تواجه أسواق النفط العالمية، فضلا على ضعف الجهود الحكومية في تعظيم الإيرادات غير النفطية من جهة، وكبح جماح الارتفاع المضطرد في معدلات نمو الإنفاق العام (الجاري منه بشكل خاص) من جهة أخرى. وقد أظهرت نتائج اختبار (ARDL) وجود علاقة طردية بين بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، وأفصحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إن علاقة الارتباط تعمل في الأجلين القصير والطويل.

أما نتائج اختبار سببية غرانجر فقد أفصحت عن وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية. وتدعم هذه النتيجة فرضية التزامن المالي، مما يعني أن الحكومة العراقية تحدد قراراتها المتعلقة بالإيرادات والنفقات في وقت واحد. وتفسر النتائج أيضا في إطار زيادة الإيرادات الحكومية (النفطية تحديدا) ودورها الايجابي في تحفيز النفقات الحكومية. كما إن زيادة النفقات الحكومية تحفز الأنشطة الاقتصادية التي بدورها تزيد من الإيرادات الحكومية غير النفطية وبالتالي زيادة إجمالي الإيرادات العامة. ويمكن اقتراح جملة من التوصيات المشتقة من هذه الاستنتاجات، وكما يلي:

1- قد تعرقل العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات والنفقات الحكومية جهود الدولة في السيطرة على عجز الموازنة العامة وتفاقم معدلات الدين العام،لذا ينبغي تصميم السياسة المالية في إطار الاستدامة المالية والعمل على تعظيم الموارد غير لنفطية للبلد.

2- يعني ارتباط النفقات العامة بالإيرادات العامة وجود مسايرة للتقلبات الدورية في القطع الخارجي (النفط)، ولفك الارتباط المفترض وجعلالنفقات الحكومية أقل حساسية للإيرادات النفطية، يمكن للسلطات الحكومية اللجوء إلى تحديد إطار للإنفاق متوسط الأجل، بحيث يمكن تخطيط النفقات وعزلها عن تقلب الإيرادات النفطية قصيرة الأجل.

3- نظرا لتذبذب مستوى الإيرادات النفطية الناجم عن تقلب معدلات التصدير والأسعار، ينبغي إنشاء قسم خاص في وزارة المالية لدراسة أسواق النفط العالمية والأفاق المستقبلية للأسعار والتنبؤ بها، لبناء القدرات اللازمة للتعايش والتصدي لتسلل دورات الركود والرواج التي تشهدها أسواق النفط العالمية باستمرار.

4- ضرورة توثيق العلاقة بين النفقات الحكوميةوالضرائب من اجل فكالارتباط الوثيق لمصادر تمويل الموازنة العامة بالنفط، وإعداد إستراتيجية ضريبية تشمل تنويع الهيكل وحصر الأوعية وتفعيل القوانين وتعزيز أساليب التحصيل الضريبي.

5- إعادة النظر بالإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بالشكل الذي يتوافق مع تعظيم انتفاع المجتمع من المال العام عبر تطبيق مبدأ اقل التكاليف لتحقيق الأداء المستهدف، مما يتطلب مراجعة جميع الأنشطة وإجراء تحليل (الكلفة- المنفعة) المقارن، للتحول نحو أسس مختلفة للتنظيم وبدائل جديدة للإجراءات التقليدية.

6- يتطلب الاقتصاد النفطي العراقي إنشاء صندوق سيادي يضطلع بمهمة عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي عن تقلبات أسعار النفط العالمية، لأجل تحقيق الاستقرار على المستوى الاقتصادي والمالي وحفظ حقوق الأجيال القادمة، إلى جانب كونه مرتكز مهم للشروع بالمشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق النجاح في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

References

1. Baghestani, H. and McNown, R., "Do revenues or expenditures respond to budget disequlibria?"Southern Economic Journal 61, 1994.
2. Barro, R., J, "Are government bonds net wealth?" Journal of Political Economy 82, 1974.
3. Buchanan, J., M. and Wagner, R., W. ,"Dialogues concerning fiscal religion". Journal of Monetary Economics 3(4), 1978..
4. Dickey, D. and Fuller, W "Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Econometrica ., 1981.
5. Friedman, M., "The limitations of tax limitations". Policy Review 5: 7-14, 1978.
6. Granger, C. W. J. "Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods" Econometrica, Vol. 37, No. 3, 1969.
7. Heij, Christiaan, and others , Econometric Methods with Applications in Business and Economics, Oxford University Press, New York, USA, 2004.
8. Hill,Carter William E. Griffiths, and Guay C. Lim Principles of econometrics .4th ed. John Wiley & Sons, Inc,New Jersey, USA, 2011.

9. Lojanica, Nemanja "Government Expenditure and Government Revenue – The Causality on the Example of the Republic of Serbia", MIC, 2015.
10. Luković, Stevan&Grbić, Milka. "THE CAUSAL RELATIONSHIP BETWEEN GOVERNMENT REVENUE AND EXPENDITURE IN SERBIA", ECONOMIC THEMES 52 (2), 2014.
11. Meltzer, A., H. and Richard, S., P. "A rational theory of the size of government". Journal of Political Economy 89, 1981.
12. Nwosu, Damian C. & Okafor, Harrison O. "GOVERNMENT REVENUE AND EXPENDITURE IN NIGERIA: A DISAGGREGATED ANALYSIS", Asian Economic and Financial Review, Asian Economic and Financial Review, 2014.
13. Peacock, S., M. Wiseman, J., "Approaches to the analysis of government expenditure growth".Public Finance Quarterly 7, 1979.
14. Petanlar, Saeed Karimi&Sadeghi, Somaye "Relationship between Government Spending and Revenue: Evidence from Oil Exporting Countries" , IJEME Volume 2, Issue 2 , 2012.

ملحق (1) هيكل الإيرادات الحكومية في العراق (2003-2015)

السنوات	الإيرادات الاجمالية	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى
2003	15,985.50	15,728.40	0.35	256.8
2004	32,988.90	32,593.00	159.6	236.2
2005	40,435.70	39,448.50	495.3	491.9
2006	49,055.50	46,873.20	381.2	1,801.10
2007	54,964.90	51,949.30	1,228.30	1,787.30
2008	80,641.00	76,297.00	985.8	3,358.20
2009	55,243.50	50,190.20	2,050.50	3,002.80
2010	70,178.20	63,594.20	1,503.50	5,080.50
2011	108,807.40	98,241.60	2,408.20	8,157.60
2012	119,817.20	111,326.20	2,311.10	6,179.90
2013	113,840.10	105,450.70	2,518.70	5,870.70
2014	105,266.00	100,778.30	2,527.00	1,960.70
2015	94,048.40	78,649.00	6,240.50	9,158.90

بيانات صادرة من وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية – جداول الحسابات الختامية

ملحق (2) هيكل النفقات الحكومية وتطورها في العراق (2003-2015)

السنوات	إجمالي النفقات	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية
2003	4,902.00	4,614.10	287.9
2004	31,521.40	27,597.20	3,924.30
2005	30,831.10	27,066.10	3,765.00
2006	37,494.50	34,917.60	2,576.90
2007	39,308.30	32,719.80	6,588.50
2008	67,277.20	52,301.20	14,976.00
2009	55,589.70	45,941.10	9,648.70
2010	70,134.20	54,580.90	15,553.30
2011	78,757.70	60,925.60	17,832.10
2012	105,139.60	75,788.60	29,351.00
2013	119,127.60	78,746.80	40,380.70
2014	83,556.20	58,625.50	24,930.80
2015	119,462.40	78,248.40	41,214.00

بيانات صادرة من وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية – جداول الحسابات الختامية